بالوديعة ولو اقر بوصية الف درهم ثم مات ولا تعرف بعينها
فهما دين في تركة كدين المرض اذا هلك الوديعة بموته
وهو الاقرار بالدين سواء في كل موضع عرفا عينا في يد مريض
انه لغيره بشهادة او معاينة برد عليه لانه اخذ بماله اقر
بلقطة ولا مال سواه وكذبه وارثه قالم لا يصدق
فيورث كله وقال س هو من الثلث مريض اقر لرجل
ثم قتله المقر له لم يجز لو صاحب فراش اقر في مرض موته
لمن لم يجز وصية له فلم يجز اقراره له كوارثه ولو لم يكن
صاحب فراش صح اقراره كما لو اقر لوارثه وهو صاحب
فراش كذا بس و في ض مريض اقر لوارثه بدين فصدقه
الورثة قال م كفى تصديقهم في حياته بلا حاجة الى تصديق
بعد موته فقط التصرفات المفيدة لاحكامها قبل الموت
من المريض هل يعتبر فيها اجازة الورثة قبل الموت لا رواية
فيها ن مريض اقر بعتق رقبة او بانه تصدق به على
فلان فهو من الثلث ح ق مريض اقر لوارثه بدين لم يجز
سواء وجب الدين في صحته اولا وعلى المريض دينان اولا
فقط لمريض وارثان مات احدهما فاقر ان لي على الميت
كذا وقد قضه في صحتي صح اذ لا تهمة فيه كما اقر لاجنبي
بمثلها كذا افتى خ وقيل لا يصح ص مريض اقر لوارثه
بطل الا ان يصدقه بقية الورثة كذا في الكتب ولم يذكر
ان تصديقهم في حياته يعتبر اولا وفي الوصية لوارثه تعتبر
الاجازة بعد موته لا قبله يقول الحقير قوله ولم يذكر الخ
اخره غير مسلم ولكنه سيأتي قد مت بياده في كتاب الهبة
في تعليل الهبة نقلا عن خ ان المعتبر هو اجازة الورثة
بعد موت مورثهم اذ حقهم انما يثبت بعد موته صل عفي

ولد المجروح عن جارح ابيه او ابراه ومات الجاني خطا
ولا مال سواه يصح العفو والابراء حال حياة المجروح ولو وجب
العفو للورث او الدية لا لجراحة فعفى ورثته في مرضه
لم يجز فقط في جنايات عصام قال المجروح لم يجز حتى فلان
صح اقراره حتى تومات ليس للورثة على فلان سبيل قال
صط هذا لو كان الجارح اجنبيا فلو وارثا لم يصح بحر
الفتاوى مجروح قال لاوليائه ان زيدا لم يجرحني و لم
يقتلني فمات فرهن الاولياء على انه جرحه وقتله زيد
لا يسمع لان القصاص حق الميت وهو كذب شهوده فتنبه
مجروح قال لم يجرحني فلان ثم مات ليس لوارثه ان يدعي
على الجارح بهذا السبب نارخانية قال المجروح فلان
قتلني واقام وارثه البينة على رجل اخر انه قتله لا تقبل
بينة قتيل وجد في محلة فادعى اولياؤه قتله على اهل المحلة
وادعى اهل المحلة قتله على رجل من غير اهل المحلة واقاموا
البينة تسقط الدية من اهل المحلة انتهى يقول الحقير وفي
القنية في مسئلة اقرار المجروح ومسئلة المجروح على التفصيل
ان كان الجرح معروفا عند القاضي او الناس لم يقبل اقرار
المريض قال شمس الائمة السرخسي في مسئلة المجروح
انه ليس لورثته ان يدعوا على الجارح مطلقا ولم يفصل
ق اقر لاجنبي ثم قال هو ابني يثبت نسبه ويبطل اقراره
فقط اقر لوارثه بشيء ثم مات فقال المقر له اقر في صحته
وقال بقية الورثة لا بل في مرضه فالقول للورثة والبينة
للمقر له ولو لا بينة له فله تحليف الورثة اقر لاجنبي فمات
المقر له ثم مات المريض ووارث الاجنبي المقر له من ورثة
المريض لم يجز اقراره في قول س الاول وجاز في قوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)